PCHR
المركز الفلسطيني
لحقوق الإنسان

تقرير حول

الاستهداف الإسرائيلي
لناشطي ومؤسسات حقوق الإنسان

المحتويات

مقدمة 7

القسم الأول: تضييق الخناق على المؤسسات في الأرض المحتلة من قبل الاحتلال الإسرائيلي 9

المحور الأول: حملات التشويه ضد المدافعين عن حقوق الإنسان 11

المحور الثاني: العقوبات، والقيود على حرية الحركة 24

المحور الثالث: محاولات حجب التمويل عن المؤسسات الحقوقية 28

المحور الرابع: تهديد مدافعين عن حقوق الإنسان 30

القسم الثاني: المعايير الدولية الخاصة بالمدافعين عن حقوق الانسان 33

المحور الأول: الاتفاقيات الدولية 34

المحور الثاني: التزامات الدولة تجاه المدافعين عن حقوق الانسان 38

الخلاصة والتوصيات 39

تقديم

منذ اللحظة التي آلينا على أنفسنا فيها حمل أمانة الدفاع عن حقوق الإنسان وعن المدنيين في زمن الحرب، كنا على وعي كامل ليس فقط بأهمية ورقي وانسانية هذه المهمة السامية، بل أيضاً بمشقتها الشديدة وخطورتها الكبيرة على حياتنا وأمننا كمدافعين عن حقوق الإنسان. ولكننا وضعنا كرامة الإنسان نصب أعيينا، ومناصرة وحماية حقوق الضحايا هدفاً وفلسفة عمل وحياة لنا، تسلحنا بقواعد وآليات القانون الدولي، والتي لخصت تجارب شعوب العالم في التفرقة بين العدل والظلم، وساهمنا في حماية الإنسان وحقوقه اللازمة للعيش بكرامة.

عشرات السنوات مرت، ناضلنا بكل الوسائل القانونية المتاحة، دون كلل أو ملل، لم نلتفت لقيود الاحتلال أو تهديداته يوماً. وفي سعي الاحتلال المستمر لتقويض عملنا، ونجاحه الوهمي في سلبنا وسائلنا وآلياتنا للدفاع عن المظلومين والمقهورين، لم يتسلل لنا الاحباط يوماً، أو يحيدنا ذلك عن مواصلة الطريق، لأننا نؤمن، أن لا خيار لدينا إلا الصمود والدفاع عن وجودنا وكرامتنا وحقنا كشعب فلسطيني في تقرير المصير.

وخلال رحلة عملنا للدفاع عن حقوق الضحايا باستخدام وسائل القانون، كان الاحتلال الإسرائيلي وما زال يثبت مرة تلو الأخرى أنه أنشأ منظومة عدالة، هدفها الأساسي حجب العدالة عن الفلسطينيين، من خلال وضع العراقيل المادية والقانونية أمام أي فرصة للانتصاف. ورغم معرفتنا وقناعتنا الراسخة بهذه الحقيقة، إلا أننا مضطرون للجوء لها، حتى نكشف حقيقتها ومن ثم نستطيع الوصول للآليات الدولية، والتي تشترط، استنفاد وسائل العدالة الإسرائيلية كخيار أولي وإلزامي قبل اللجوء لها.

ولما نجحنا في وضع الاحتلال في مكانه الصحيح أمام منظومة العدالة الدولية، كمجرم حرب ومرتكب لجرائم ضد الإنسانية، وفضحنا منظومته القانونية المتسترة على تلك الجرائم، شن الاحتلال وأدواته عدوان شرساً لا أخلاقياً علينا. يريد أن ينال من عزيمتنا بالقيود والتهديدات، ومن سمعتنا ومصداقيتنا من خلال نشر الأكاذيب. فأثار بذلك السخرية من نفسه، عندما حاول عبثاً أن يأخذ دور القاضي، في حين أنه المتهم، بل والمجرم. أما نحن، لم تجفل لنا عيناً، بالطبع لم نكن ننتظر شهادة تقدير من محتل، بل نترقب طلقاته. ونعلم جيداً أننا نستقر على الطرف الصحيح والأخلاقي من التاريخ، وأن قوتنا تأتي من اندماجنا العميق وأيماننا الراسخ بالمنظومة الدولية للقانون الإنساني، ومن شهادة العالم لنا في أكثر من مناسبة وبأكثر من جائزة دولية مرموقة، بأننا الأقدر والأجدر والأصدق على حمل

أمانة حماية الإنسان وكرامته.

كما سترون في التقرير، يحاول الاحتلال الإسرائيلي عبثاً قلب المعادلة. وبدلاً من أن يكون في مكانه الطبيعي كمتهم بدلائل دامغة على ارتكابه العديد من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، رُجِحَتْ بالعديد من التقارير والتحقيقات الدولية، يريد أن يأخذ دور قاضي الاتهام، يوزع على كل من يحاول كشف جرائمه التهم جزافاً، بدعم وتأييد أمريكي أعمى. ولم يقتصر الأمر على مهاجمتنا كمؤسسات غير حكومية تسعي لتعزيز حماية حقوق الإنسان وحياة وسلامة المدنيين في زمن الحرب، بل طال الأمر الآليات الدولية نفسها. كان أبرزها، تلقي المحكمة الجنائية الدولية وبشكل مباشر وعلني تهديدات من قبل مستشار الأمن القومي الأمريكي، جون بولتون، بملاحقة قضاة المحكمة وتقويض عملها إذا فكرت في فتح تحقيق ضد الجرائم الأمريكية أو الاسرائيلية.

وفي ختام رسالتي أؤكد، ورغم قسوة الظروف وضبابية المستقبل، أن خيارنا الوحيد هو الاستمرار بلا هوادة في النضال القانوني لكشف جرائم الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة تمهيداً لملاحقته دوليا، مهما كانت الأعباء والتكاليف. وعلى من يخشى أن تُفْتَضَحْ جرائمه أن يتوقف عن ارتكابها، بدلاً من أن يحاول منع فضحها. ونؤكد أن محاولات الاحتلال اليائسة لتقويض عملنا والنيل من مصداقيتنا تزيدنا أيماناً بقضيتنا، وتثبت لنا أننا على الطريق السليم، بل ونعتبرها شهادة بأننا نجحنا في مهمتنا بالقدر الكافي، والذي لم ولن نصبح معه مجرد ضحية مستسلمة لجلادها.

مقدمة

تعمل المنظمات غير الحكومية في الأرض الفلسطينية المحتلة على تعزيز قدرة الفلسطينيين على الصمود في أرضهم، والدفاع عن حقوقهم وحياتهم، وتحسين ظروف معيشتهم، من خلال العمل الحقوقي والتنموي والإغاثي. ومن جانبها، تركز المؤسسات الحقوقية في الأرض الفلسطينية المحتلة على كشف جرائم الاحتلال الإسرائيلي أمام المجتمع الدولي. وتعمل هذه المؤسسات على ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، الذين ارتكبوا جرائم ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية خلال عدة عمليات حربية عدوانية شنتها على قطاع غزة والضفة الغربية، راح ضحيتها آلاف القتلى ومئات آلاف الجرحى من المدنيين الفلسطينيين. ولهذا تتعرض المؤسسات العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة تلك التي تنتقد ممارسات الاحتلال الإسرائيلي لحملات مستمرة من قبل الاحتلال الاسرائيلي وأدواته، في محاولة لتقويض كل عمل إنساني.

توظف سلطات الاحتلال عدة استراتيجيات في عملها الدائم ضد المؤسسات غير الحكومية العاملة في الأرض المحتلة. وتستخدم دولة الاحتلال وزارة الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية؛ سفاراتها؛ ومجموعات الضغط التابعة لها حول العالم، وأبواق تشويه حكومية تعمل تحت ستار مؤسسات غير حكومية لتقويض عمل ومصداقية كل من يحاول تقديم الدعم الحقوقي أو الإغاثي للشعب الفلسطيني. وتوظف هذه الجهات حملات التشويه، والعراقيل على حرية الحركة، والتهديد بالتصفية الجسدية والمس بالسمعة، ومحاولات حجب التمويل لإسكات الأصوات الناقدة لجرائم الاحتلال ولمفاقمة الأوضاع الإنسانية في الأرض المحتلة، لتخضهم بعدها للابتزاز السياسي. وذلك في محاولة منها لمصادرة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، مقابل لقمة العيش ووقف استهداف المدنيين. ولذا، تضع سلطات الاحتلال مهمة تقويض عمل ووجود المؤسسات الحقوقية الراصدة والملاحقة للانتهاكات الاسرائيلية كهدف وسياسة لها. وقد ازدادت وتيرة هذا الاستهداف في أعقاب عمل هذه المؤسسات على ملف ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وخاصة بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في العام 2014، والذي لحقه انضمام فلسطين للمحكمة الجنائية الدولية. وتعد السياسات الإسرائيلية مخالفة واضحة للمعايير الدولية، وخاصة تلك المتعلقة بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. ويعد السكوت أو التواطؤ مع هذه الحملات، بمثابة تصفية للقانون الإنساني الدولي، ووئد لسيادة القانون على المستوى الدولي.

يُعرّف المدافعون عن حقوق الإنسان بأنهم « كل إنسان يقوم بشكل فردي أو مع آخرين بالعمل على تعزيز حماية حقوق

الإنسان.»[1] وقد أكد الإعلان الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان على ضرورة احترام الدول كافة لعمل المدافعين عن حقوق الإنسان. وشدد الإعلان على أن لكل فرد أو مجموعة من الأفراد حق القيام بأنشطة سلمية ضد انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وألقى على الدول التزاماً، ليس فقط باحترام هذا الحق، بل أيضاً بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان من التعرض لأي اعتداء من طرف ثالث. ويستند هذا الاعلان في وجودة إلى جملة من الحقوق والحريات التي نصت عليها اتفاقيات حقوق الإنسان الملزمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي، وخاصة العهد الدولي لحقوق الإنسان، وما تضمنه من حقوق تتعلق بحرية الرأي والتعبير وحرية التنقل وعدم التعرض للتعذيب والاعتقال التعسفي والحق في الخصوصية وغيرها من الحقوق.

يستخدم هذا التقرير الأسلوب الوصفي التحليلي، استناداً إلى معلومات موثقة تتضمن خبرة المركز الطويلة، والذي طالما تعرض لمثل هذه الحملات وواجها في عمله. كما يستند التقرير إلى معلومات جمعت من خلال تقارير صادرة عن الحكومة الاسرائيلية ومؤسسات حقوقية ومواقع انترنت رسمية وأخرى صحفية. ويعمل التقرير على تقديم أبرز سياسات وأدوات الاحتلال الإسرائيلي في تضييق مساحة الحرية للمؤسسات العاملة في الأرض المحتلة، وخاصة المؤسسات الحقوقية الفلسطينية، من خلال قسمين. يتناول القسم الأول تضييق الخناق على المؤسسات العاملة في الأرض المحتلة من قبل الاحتلال الإسرائيلي. وينقسم إلى أربعة محاور وهي: حملات التشويه ضد المؤسسات العاملة في الأرض المحتلة؛ القيود على حرية الحركة؛ محاولات حجب التمويل عن المؤسسات الحقوقية؛ وتهديد مدافعين عن حقوق الإنسان. أما القسم الثاني، فيعرض المعايير الدولية ذات العلاقة بالانتهاكات الاسرائيلية ضد المؤسسات العاملة في الأرض المحتلة، وخاصة المؤسسات الحقوقية.

1 OHCHR, Who is a defender <https://www.ohchr.org/EN/Issues/SRHRDefenders/Pages/Defender.aspx#ftn1>

القسم الأول

التفرد بالضحية: استهداف المؤسسات في الأرض المحتلة من قبل الاحتلال الإسرائيلي

تمارس سلطات الاحتلال الاسرائيلي سياسة ممنهجة تهدف إلى إرهاب وتقويض عمل المؤسسات غير الحكومية العاملة في الأرض المحتلة، وخاصة المؤسسات الحقوقية، في محاولة منها للتفرد بالضحية بعدياً عن أي مغيث أو مدافع. وهذه السياسية تستهدف اسكات المؤسسات الحقوقية عن فضح جرائم الاحتلال، واعاقة عمل المؤسسات التنموية والإغاثية بتكريس الأزمة الإنسانية وتقويض مقومات الصمود للشعب الفلسطيني. وتستخدم سلطات الاحتلال في ذلك وسائل مختلفة تتضمن سن قوانين وتبني سياسات تعيق حرية التنقل، حملات تشويه ضد المؤسسات، التأثير على الجهات المانحة لقطع التمويل عن المؤسسات، وتهديد وترهيب مدافعين عن حقوق الإنسان. وقد زادت وتيرة هذه الانتهاكات في أعقاب قيام هذه المؤسسات بالعمل على ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، ونجاحها في استصدار أوامر اعتقال ضد قادة اسرائيليين من دول ذات ولاية قضائية دولية، ودورها في رصد وتوثيق جرائم الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين، وإرسال مذكرات بها إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وكثيراً ما يشير المقرر الخاص بوضع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967 إلى العقبات التي تواجه المدافعون عن حقوق الإنسان وما يتعرضون له من انتهاكات، حيث جاء في تقريره الأخير الصادر في العام 2019: «ومن الممارسات المثيرة للقلق ما تقوم به قيادات وجهات الرسمية في دولة اسرائيل لإسكات المدافعين عن حقوق الإنسان الذي ينتقدون سياسات معينة للحكومة. ويشمل ذلك الهجوم الكلامي، حملات نشر الشائعات، ومحاولات تجريم المدافعين عن حقوق الإنسان، وكذلك استهداف المجتمع المدني ومصادر تمويله. على سبيل المثال، تقرير محاكمة المالي الذي تم نشره من قبل وزارة الشؤون الاستراتيجية الاسرائيلية في مايو 2018، ويناير 2019، والذي اتهم الاتحاد الاوروبي بتمويل منظمات يدعى بأنها تدعم مقاطعة إسرائيل. وشملت الاتهامات منظمات أوروبية وفلسطينية لها احترامها، مثل مؤسسة الحق لحقوق الإنسان، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ومركز الميزان لحقوق الإنسان.»[2] كما وأشار في تقرير سابق إلى العقبات الجمة التي تواجه عمل مؤسسات حقوق الإنسان، والتي زادت وتيرتها وفق التقرير. ودعا المجتمع الدولي لتأكيد حقوق هؤلاء الذين يواجهون تلك الصعوبات المحفوفة

2 General Assembly, Situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967, 15 March 2019 (A/HRC/40/73)

بالمخاطر، والعمل على أن يتمتعوا بالاحترام والحماية اللازمتين ومنع ملاحقتهم وتجريمهم أو تقويض عملهم أو مصداقيتهم.[3]

وتعد الإجراءات والسياسات الإسرائيلية، التي تستهدف المؤسسات، مخالفة لالتزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث أن سلطات الاحتلال ملزمة بتطبيق الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة، كما سبق وأوضحنا. وبالتالي، فإن سلطات الاحتلال الاسرائيلي ملزمة باحترام وحماية وإعمال حقوق وحريات المدافعين عن حقوق الإنسان. وفي المناطق الخاضعة للحكم الذاتي الفلسطيني، يكون الدور الاسرائيلي على الأقل احترام حق هؤلاء المدافعين، من خلال الامتناع الكامل عن اتخاذ إجراءات أو ممارسة سياسات أو سن قوانين تقوض عمل المؤسسات الحقوقية أو تعيق عمل المدافعين عن حقوق الإنسان في الأرض المحتلة. فيما يلي توضيح لأبرز الانتهاكات التي ترتكبها سلطات الاحتلال ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في الأرض المحتلة، وخاصة المؤسسات الحقوقية.

3General Assembly, Situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967, 22 October 2018 (A/73/447)

المحور الأول: المحتل المعتدي يحاول إدانة الضحية: حملات التشويه ضد المدافعين عن حقوق الإنسان

تقوم الجهات الرسمية في دولة الاحتلال الاسرائيلي بمساعدة مؤسسات غير حكومية تابعة لها بحملات تشويه ضد مؤسسات حقوق الإنسان العاملة في الأرض المحتلة وذلك بهدف زعزعة مصداقية هذه المؤسسات والقائمين عليها، لتقويض مصداقيتها في فضح الجرائم الاسرائيلية من جهة، وحجب التمويل عنها من جهة أخرى. وتوظف سلطات الاحتلال قنواتها الدبلوماسية ومجموعات الضغط التابعة لها حول العالم لشن حملات تشويه ضد المؤسسات الحقوقية العاملة في الأرض المحتلة والداعمين لها، وذلك بهدف تقويض مصداقيتها وحجب التمويل عنها.

وتستخدم سلطات الاحتلال العديد من الوسائل مثل: التقارير، التصريحات الاعلامية، الرسائل الدبلوماسية، وسائل التواصل الاجتماعي، وتوظيف مجموعات الضغط التابعة للاحتلال حول العالم. وتتصدر وزارة الشؤون الاستراتيجية والدبلوماسية في دولة الاحتلال محاولات تقويض المجتمع المدني الفلسطيني، من خلال أدواتها المختلفة. وتستخدم في ذلك مغالطات تعتمد على الربط الاعتباطي بين مؤسسات المجتمع المدني وحركة المقاطعة لدولة الاحتلال الاسرائيلي (BDS)[4] والتنظيمات الفلسطينية والإرهاب. كما وتزج سلطات الاحتلال بتهمة «معاداة السامية» في مواجهة أي انتقاد يوجه لانتهاكاتها في الأرض المحتلة من أي جهة حول العالم، في سعي دائم من قبلها لحرف الأنظار وتشويه الحقائق.

وتكثف وزارة الشؤون الاستراتيجية بعد كل جريمة اسرائيلية عملها في تشوية المؤسسات الحقوقية، في محاولة يائسة لحجب صوتها وتقويض مصداقيته. وقد اصدرت وزارة الشؤون الاستراتيجية عدة تقارير هاجمت فيها المؤسسات الحقوقية الفلسطينية بعد الفضيحة القانونية والأخلاقية الكبيرة التي تكبدتها سلطات الاحتلال جراء كشف هذه المؤسسات للتبعات الإنسانية الخطيرة للعدوان الوحشي على قطاع غزة في العام 2014. وفي محاولة عبثية لقلب المعادلة، تحاول هذه الوزارة وصم المؤسسات الحقوقية بالإرهاب، واتهامها بالسعي لهدم دولة اسرائيل وليس الدفاع عن حقوق الإنسان. وفي محاولة مكشوفة لإضفاء مصداقية على عملها، عملت سلطات الاحتلال على انتاج فروع

4 حركة الـ BDS تعرف نفسها بأنها: «حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها هي حركة فلسطينية المنشأ عالمية الامتداد تسعى لمقاومة الاحتلال والاستعمار-الاستيطاني والأبارتهايد الإسرائيلي، من أجل تحقيق الحرية والعدالة والمساواة في فلسطين وصولاً إلى حق تقرير المصير لكل الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات. تتناول مطالب حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) طموح وحقوق كافة مكونات الشعب الفلسطيني التاريخية من فلسطينيي أراضي العام 1948 إلى قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس، إلى المخيمات والشتات، والذي شردمه الاستعمار-الاستيطاني الإسرائيلي على مراحل.»

لعملها، تحت مسمى مؤسسة غير حكومية، لكي تقوم بدعم حملات التشويه التي تطلقها. كما تشارك الصحف اليمينية الاسرائيلية في حملات التشويه تلك، من خلال نشر تقارير مغلوطة أو اعادة نشر التقارير والاخبار التي تعدها الجهات الرسمية في دولة الاحتلال الاسرائيلي. فيما يلي توضيح لآليات عمل سلطات الاحتلال على هذا الملف في ثلاثة مطالب: حملات التشويه التي تطلقها الجهات الرسمية في دولة الاحتلال الاسرائيلي؛ اطلاق مؤسسات متخصصة لتشويه العمل الحقوقي في الأرض المحتلة؛ وحملات تشويه تقودها الصحافة اليمينية الموالية لإسرائيل.

أولاً: حملات التشويه التي تطلقها الجهات الرسمية في دولة الاحتلال الاسرائيلي

تعمل الجهات الرسمية المختلفة في دولة الاحتلال على نشر أخبار وتقارير مغلوطة بهدف تشويه المؤسسات الحقوقية العاملة في الأرض المحتلة، من أجل تقويض مصداقيتها ومنع تمويلها من قبل الجهات المانحة. وفي هذا السياق اصدرت وزارة الشؤون الاستراتيجية والدبلوماسية العامة في اسرائيل عدة تقارير ضد مؤسسات حقوق الإنسان العاملة في الأرض المحتلة كان آخرها تقرير «ارهابيون في بدلات». كما وتستخدم الوزارة موقعاً ترويجياً له صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي، ويعرف الموقع عن نفسه، والذي يحمل اسم لأجل اسرائيل (4IL) بأنه جهة رسمية متحدثة باسم وزارة الشؤون الاستراتيجية، وأن مهمتها الدفاع عن اسرائيل ضد خطاب الكراهية واللاسامية عبر الانترنت. ويعمل الموقع بشكل أساسي على مهاجمة حركة المقاطعة ضد الاحتلال الاسرائيلي (BDS)، ووصمها بالإرهاب. واحياناً تكون صفحات الموقع مكاناً حافلاً لكيل الشتائم والتهديد لمؤسسات المجتمع المدني، مثلما حدث مؤخراً ضد مؤسسة الحق.[5] فيما يلي عرض لآخر تقريرين صدرا عن وزارة الشؤون الاستراتيجية، لاستهداف المؤسسات العاملة في الأرض الفلسطينية.

1. تقرير بعنوان: إرهابيون في بدلات

أصدرت وزارة الشؤون الاستراتيجية والدبلوماسية العامة في اسرائيل تقريراً في فبراير 2019 حمل اسم «إرهابيون في بدلات»، اتهمت فيه العديد من المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية، وخاصة المؤسسات الحقوقية بأنها تحاول إبادة دولة اسرائيل، وأن القائمين عليها لديهم علاقات بمنظمات فلسطينية وصفها التقرير بالإرهابية. وتضمن التقرير صوراً، تعمد تشويهها، لمدراء بعض مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية مثل المحامي راجي

5 مؤسسة الحق لحقوق الإنسان، دولة الاحتلال تصعد من هجومها على المؤسسات الحقوقية الفلسطينية، بيان صحفي،
< http://www.alhaq.org/arabic/index.php?option=com_content&view=article&id=1002:-qq-&catid=82:2012-05-09-07-27-45&Itemid=197>

الصوراني من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان والأستاذ شعوان جبارين من مؤسسة الحق لحقوق الإنسان.[6]

ويدعي التقرير أنه يعرض عشرات روابط الصلة بين مؤسسات حقوق الانسان والجماعات التي وصفها بـ «الإرهابية». ويحاول التقرير الربط بين مؤسسات حقوق الانسان وحركة المقاطعة ضد الاحتلال الاسرائيلي (BDS)، وحركة حماس، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. ويستند التقرير إلى مجرد معلومات مفبركة، وضعت في سياق مغلوط، حول نشاط بعض القائمين على هذه الحركات والمؤسسات في بعض التنظيمات الفلسطينية قبل عقود. ويدعي التقرير أن حركة المقاطعة ومؤسسات حقوق الانسان يحاولون خداع العالم والتستر خلف العمل الانساني والحقوقي لتدمير دولة اسرائيل، ويؤكد التقرير أن هذه المؤسسات لا تعترف بـ»حق اسرائيل في الوجود كدولة يهودية»، وإنها تسعى لإبادتها. وقد نسج التقرير هذه التصورات من خلال حقيقة ووجود ائتلاف القوى الوطنية والإسلامية في فلسطين ضمن اللجنة الوطنية الفلسطينية للمقاطعة، وهو ائتلاف سياسي يضم 15 تنظيماً فلسطينياً، كما يضم شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.[7]

وفي أعقاب نشر هذا التقرير عملت الصحافة اليمينية في دولة الاحتلال وبعض المؤسسات الأمريكية التي تربطها علاقات وثيقة بها على ترويج التقرير، وعرضه وكأنه يتحدث عن حقائق مثبتة، وليس مجرد ادعاءات. كما عملت وزارة الشؤون الاستراتيجية على إطلاق تقرير مصور على اليوتيوب لترويج التقرير على نطاق واسع.[8] كما عمل المركز الأمريكي للقانون والعدالة – واشنطن على عرض التقرير بشكل يوحي للقراء بأنه يحمل حقائق دامغة وإنه كشف عن حقائق خطيرة.[9] كما قام المركز الأمريكي للديمقراطية بترويج ما جاء به التقرير والتركيز على الدعم الأوروبي للمؤسسات الفلسطينية، واتهامها بالإرهاب.[10] كما وقامت بعض الصحف الأمريكية والاسرائيلية بإعادة

6 State of Israel, Ministry of Strategic Affairs and Public Diplomacy, Terrorists in Suits: the Ties between NGOs Promoting BDS and Terrorist Organizations, February 2019

7 State of Israel, Ministry of Strategic Affairs and Public Diplomacy, Terrorists in Suits: the Ties between NGOs Promoting BDS and Terrorist Organizations, February 2019

8 BDS: Terrorist in Suits <https://www.youtube.com/watch?v=IoPVVOkcOmw>

9 American Center for Law and Justice | Washington D.C: Terrorists in Suits: Exposing the Ominous Links Between Terrorists and BDS that Threatens Israel <https://aclj.org/israel/terrorists-in-suits-exposing-the-ominous-links-between-terrorists-and-bds-that-threatens-israel>

10 American Center for Democracy, "TERRORISTS IN SUITS – The Ties Between NGOs promoting BDS and Terrorist Organizations", <https://ac-democracy.org/terrorists-in-suits-the-ties-between-ngos-promoting-bds-and-terrorist-organizations/>

نشر بعض اجزاء من التقرير في محاولة لترويج محتواه على اوسع نطاق، مثل واشنطن تايمز الأمريكية،[11] يديعوت احرنوت الإسرائيلية،[12] ومجلة جوش داون أندر الاسترالية،[13] وصحيفة مترو فويس الأمريكية.[14]

2. **تقرير بعنوان: «محاكمة المال: الملايين التي تدفعها مؤسسات الاتحاد الاوروبي للمنظمات غير الحكومية المرتبطة بالإرهاب ومقاطعة إسرائيل (تحليل معمق)»**

أصدرت وزارة الشؤون الاستراتيجية والدبلوماسية العامة تقريرا في مايو 2018 حول دعم الاتحاد الأوروبي للمؤسسات غير الحكومية الفلسطينية. ودعا التقرير الاتحاد الأوروبي إلى وقف الدعم المالي المباشر وغير المباشر لمؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية والدولية التي تربطها صلة «بالإرهاب» وفق وصف التقرير، أو المنخرطة في نشاطات تدعو لمقاطعة دولة الاحتلال. واستهدف التقرير مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية والدولية، بما في ذلك مؤسسة الحق، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وشبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، ومركز الميزان، ومعهد الأبحاث التطبيقية في القدس، وجمعية التنمية الزراعية، ومؤسسة المساعدات الشعبية النرويجية، ومؤسسة تروكير، والأورومتوسطية للحقوق، وغيرها من المؤسسات التي يدعي التقرير بأن الاتحاد الأوروبي يدعمها ماليًا.[15]

وحاول التقرير أن يربط بين حركة المقاطعة العالمية لإسرائيل وبين مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية، مدعياً أنها جمعيات لها نفس الهدف. ويتكلم التقرير بمنطق يوحي للقارئ، بأن حركة المقاطعة تنظيم محظور، وكأنها حقيقة، ومن ثم يحاول اثبات علاقتها بمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وخاصة المؤسسات الحقوقية، في محاولة تحريضية لتقويض سمعتها ومصداقيتها، وإدانة الدعم الأوروبي الموجة لها. واتهم التقرير الاتحاد الأوروبي

11 Washington Times, Thwarting 'terrorists in suits' in the Israel boycott <https://www.washingtontimes.com/news/2019/may/21/thwarting-terrorists-in-suits-in-the-israel-boycot/>

12 TNETNEWS, Erdan presents 'hate net' of BDS organizations <https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-5291824,00.html>; TNETNEWS, 'BDS: Terrorists in Suits', <https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-5457517,00.html>

13 Jews Down Under, TERRORISTS IN SUITS – The Ties Between NGOs promoting BDS and Terrorist Organizations <https://jewsdownunder.com/2019/02/06/report-terrorists-in-suits-exposes-connections-between-human-rights-ngos-terror-orgs/>

14 Metro Voice, 'Terrorists in Suits' aim to isolate Israel from world, <https://metrovoicenews.com/terrorists-in-suits-aim-to-isolate-israel-from-world/>

15 Ministry if Strategic Affairs and Public Diplomacy, THE MONEY TRAIL The Millions Given by EU Institutions to NGOs with Ties to Terror and Boycotts against Israel An In-Depth Analysis, <http://eipa.eu.com/publicaffairs/wp-content/uploads/The-Money-Trail_English.pdf>

بدعم الإرهاب من خلال تمويل المؤسسات الفلسطينية، بادعاء أن هذه المؤسسات تهدف إلى زوال دولة إسرائيل.[16]

وقد قامت رئيسة السياسات الخارجية في الاتحاد الأوروبي، فيدركا موجريني، بالرد على التقرير من خلال رسالة شديدة اللهجة ارسلتها إلى الحكومة الاسرائيلية، وسربت من خلال صحيفة هائرتس الإسرائيلية. وقد فندت، خلال الرسالة شديدة اللهجة، الادعاءات الاسرائيلية الواهية، وأكدت على المعايير الموضوعية والشفافية التي يتمتع بها الاتحاد الاوروبي في هذا الأمر، مؤكدة أن التقرير يحمل الكثير من المغالطات. ووصفت الرسالة المعلومات الواردة في التقرير بأنها «ليس لها أساس من الصحة، وغير مقبولة». ووضحت أن التقرير يحتوى على مغالطات، حيث يدعي أن 14 مؤسسة فلسطينية تتعامل مع حركة المقاطعة ضد اسرائيل(BDS) بدعم من الاتحاد الأوروبي في حين أن «ست من هذه المؤسسات لم تستقبل دعم من الاتحاد الأوروبي، وجميها لم يستلم أي دعم يتعلق بنشاطات حركة (BDS).[17]

وقد أكدت موجريني أن الاتحاد الأوروبي ملتزم بحماية الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي وفقاً لميثاق حقوق الإنسان الأوروبي والسوابق القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وأكدت أن «حرية التعبير تشمل حرية تبادل المعلومات والأفكار، حتى تلك الصادمة والمزعجة للدولة، أو أي قطاع من الجمهور.» كما وجاء في رسالتها: «الاتحاد الأوروبي يرفض بشدة الاتهامات له بالضلوع في تمويل نشاطات تدعم الإرهاب أو الإرهابيين». كما وصفت الاتهامات الاسرائيلية بأنها «غير مقبولة وليس لها أساس»، وطالبت أردان، وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي، بإثبات الادعاءات «الغامضة والجوفاء» التي وردت في التقرير، مؤكدة أن «المال الذي يقدم من ميزانية الاتحاد الأوروبي يصرف فقط على الاغراض المتعاقد عليها، ويتم ذلك تحت قواعد شفافية صارمة، وتخضع لمتطلبات الرقابة المكثفة».[18]

16 Ministry if Strategic Affairs and Public Diplomacy, THE MONEY TRAIL The Millions Given by EU Institutions to NGOs with Ties to Terror and Boycotts against Israel An In-Depth Analysis, <http://eipa.eu.com/publicaffairs/wp-content/uploads/The-Money-Trail_English.pdf>

17 HAARTEZ NEWS, EU Blasts Israeli Minister: You Feed Disinformation and Mix BDS, Terror, 17 July 2018 < https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-eu-s-mogherini-to-israeli-minister-you-feed-disinformation-1.6280308 >

18 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، رسالة موجريني تقطع الطريق على محاولات الاحتلال لتقويض العمل الحقوقي والتنموي في الأرض الفلسطينية المحتلة، <https://pchrgaza.org/ar/?p=15778 >

ثانياً: اطلاق مؤسسات متخصصة لتشويه العمل الحقوقي في الأرض المحتلة

أُطلقت مؤسسات اسرائيلية متخصصة في تشويه مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، وخاصة تلك التي تعمل على كشف جرائم الاحتلال الاسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين، أو تلك التي تدعو لمقاطعة دولة الاحتلال. ومن أبرز هذه المؤسسات: منظمة الرقابة على المؤسسات غير الحكومية (NGO Monitor)، ومنظمة إذا أردت (إم ترتسو)، واللتان سيتم تناولهما في المطلبين القادمين. وترتبط هذه المؤسسات بروابط وثيقة مع الحكومة الاسرائيلية، حيث أن أغلب العاملين فيها ضباط سابقين أو موظفين حكوميين متقاعدين. والمتابع لعمل هذه المؤسسات يتبين إنها مجرد غطاء لعمل مؤسسات دولة الاحتلال، في محاولة منها لكسب مصداقية في تشويه المؤسسات العاملة في الأرض المحتلة.

1. منظمة الرقابة على المؤسسات غير الحكومية (NGO Monitor):

ويرجع تاريخ تأسيس هذه المنظمة إلى العام 2002، حيث نشأت تحت رعاية مركز القدس للشؤون العامة،[19] وبعدها اصبحت مركزاً مستقلاً في العام 2007. وتدعي المنظمة أن هدفها تعزيز الشفافية والمحاسبة داخل المؤسسات غير الحكومية وخاصة في السياق العربي الإسرائيلي. ولكن، في حقيقة الأمر واستناداً إلى نشاط المؤسسة ومخرجاتها عبر السنوات الماضية يتضح أنها خلقت بهدف الدفاع عن سياسات الاحتلال الاسرائيلي وتجريم وتشويه المؤسسات الحقوقية التي تحاول كشف تجاوزات وجرائم الاحتلال ضد الفلسطينيين.[20] وبمتابعة طاقم المؤسسة، نجد أنها تضم مجموعة من رجال الجيش والأمن السابقين في الحكومات الاسرائيلية، وترتبط بشكل مفصلي بأجهزة الأمن والوزارات الإسرائيلية.[21]

وقد عملت المنظمة منذ انشائها على استهداف المؤسسات الحقوقية والإغاثية العاملة في الأرض المحتلة وخاصة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مركز الحق لحقوق الإنسان، ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، ومركز الميزان لحقوق الإنسان، لجنة الإغاثة الزراعية الفلسطينية، المؤسسات الدولية بما فيها مؤسسات الأمم المتحدة مثل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (UNRWA)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة

19 هي مؤسسة تعرف عن نفسها بأنها مؤسسة بحثية مستقلة في مجال الدبلوماسية العاملة والسياسة الخارجية. وأسست في العام 1967، ويترأسه أميادوري جولد (Amb. Dore Gold)، السفير الاسرائيلي السابق لدى الأمم المتحدة، والمدير العام لوزارة الشؤون الخارجية الاسرائيلية. لمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على الرابط التالي: < /http://jcpa.org/about >

20 Policy Working Groups, SPACE NGO Monitor: Defaming human rights organizations that criticize the Israeli occupation, September 2018

21 Policy Working Groups, SPACE NGO Monitor: Defaming human rights organizations that criticize the Israeli occupation, September 2018

(UNICEF).[22] وتستخدم المنظمة عدة أساليب في عملها، منها: نشر التقارير والفيديوهات؛ عقد لقاءات مع دبلوماسيين غربيين؛ حملات التشوية المنظمة؛ استخدام موقعها الرسمي على الإنترنت وصفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي.

وقد رصد المركز العديد من التقارير والمعلومات المغلوطة التي نشرتها منظمة الرقابة على المؤسسات غير الحكومية، ومنها تقرير دوري تنشره المنظمة لكل مؤسسة حقوقية في الأرض المحتلة، يقدم معلومات مغلوطة حول هذه المؤسسات في محاولة منها لتشويه دورها. وتداوم المنظمة على اصدار تقارير دورية تتناول المؤسسات الدولية والعالمية والفلسطينية والاسرائيلية التي تنتقد سلطات الاحتلال أو التي تدعي المنظمة أن لها صلة مع تنظيمات «إرهابية». وتركز المنظمة هجومها على الأحزاب اليسارية الفلسطينية وحركة المقاطعة (BDS). وتعمل المنظمة بشكل منهجي ومستمر على ادعاء وجود صلة بين هذه الجهات، وأي مؤسسة تنتقد الاحتلال أو تحاول التخفيف من معاناة الفلسطينيين، في محاولة واضحة لتقويض المجتمع الفلسطيني واسكات أي صوت ناقد للاحتلال وتقويض جهود الإغاثة والتنمية للشعب الفلسطيني. وتعمل المؤسسة بشكل دائم على التشهير بالدول والمؤسسات التي تقدم دعماً للمؤسسات العاملة في الأرض الفلسطينية، واتهامها بشكل مباشر بدعم الإرهاب، وتستخدم في ذلك موقعها على الانترنت، الذي تنشر فيه العديد من التقارير المليئة بالمغالطات.[23]

وتتهم المنظمة في أحد تقاريرها الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات بقيمة 120 مليون دولار سنوياً لمؤسسات غير حكومية، تستخدم لحملات مضادة لإسرائيل تحت غطاء دعم حقوق الإنسان والسلام وبناء القدرات. وتدعي المنظمة أنها كانت السبب خلال الـ15 سنة الماضية من منع وصول 20 مليون يورو، مقدمة من الاتحاد الأوروبي، إلى مؤسسات غير حكومية معادية لإسرائيل. كما تدعي المنظمة أنها خلف تغيير السياسات الكندية في دعم المؤسسات غير الحكومية المعادية لإسرائيل، وفق وصفها.[24] كما ذكرت المنظمة في تقريرها عدد من المؤسسات الداعمة التي نجحت في جعلها تشدد الإجراءات الخاصة بتقديم الدعم للمؤسسات العاملة في الأرض المحتلة، مثل مؤسسة فورد، ومؤسسة منح اسرائيل الجديدة. وتفتخر المؤسسة بأنها كانت السبب خلف إغلاق مؤسسات غير

22 NGO MONITOR, The First 15 Years: Expanding Influence Generating Results (2017) <http://www.ngo-monitor.org/nm/wp-content/uploads/2017/08/NGOMonitor-at-15-Years.pdf>, NGO MONITOR, Publications, Reports < https://www.ngo-monitor.org/reports/ >

23 NGO MONITOR, home, <https://www.ngo-monitor.org/>

24 NGO MONITOR, The First 15 Years: Expanding Influence Generating Results (2017) <http://www.ngo-monitor.org/nm/wp-content/uploads/2017/08/NGOMonitor-at-15-Years.pdf>

حكومية وخفض الدعم لأخرى، إسرائيلية وفلسطينية.[25] فيما يلي تبيان طبيعة التشويه التي تقوم به هذه المنظمة، ضد أبرز المؤسسات الحقوقية العاملة في الأرض المحتلة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مؤسسة الحق لحقوق الإنسان، ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، ومركز الميزان لحقوق الإنسان.

» **المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان**

قام موقع منظمة الرقابة على المؤسسات غير الحكومية بتحديث تقريره الدوري عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مارس 2018، وعمل كالعادة على تكرار الاتهامات للمركز التي دأب أن يوجهها له مثل: عدم الحيادية، وأنه يشن حملات قانونية ضد اسرائيل متجاهلاً الهجمات الارهابية التي يتعرض لها المدنيين الاسرائيليين، أنه يتهم اسرائيل بالابارتهيد وبالتطهير العرقي، وأن المركز يشير إلى الاجراءات الاسرائيلية الأمنية كعقوبات جماعية، ويروج رواية النكبة، ويقدم توصيات منحازة. وأشار الموقع أيضاً إلى أن مدير المركز الفلسطيني لحقوق الانسان تم اعتقاله عدة مرات وسجنه لثلاث سنوات في الثمانينات على خلفية انتمائه لمنظمة غير قانونية، في اشارة إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وذكرت المنظمة المذكورة أن الصوراني سبق وأن تم منعه من ممارسة العمل القانوني في الفترة ما بين 1986، و1987 بقرار من سلطات الاحتلال الاسرائيلي، كما أن حكومة الولايات المتحدة قد رفضت إعطاءه فيزا في العام 2012. وتذكر المنظمة هذه المعلومات المبتورة في محاولة منها للإيحاء بعدم حيادية القائمين على المركز والتشكيك في مشروعية أهدافه.

وأشار تقريرها إلى أن المركز ادان العمليات العسكرية الاسرائيلية ولكنه لم يدن الاعمال الارهابية. كما واشارت المنظمة إلى أن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومركز الميزان ومؤسسة بيتسيلم زودوا مبعوث الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية بإحصاءات صادرة عن وزارة الصحة التابعة لحماس في غزة، في محاولة للتشكيك في مصداقية هذه المؤسسات. وأخيراً عرض موقع المنظمة وبشكل تفصيلي ما قال إنه مصادر تمويل المركز الفلسطيني مع ذكر حجم التمويل من كل دولة، وكأنه يشهر بتلك الدول، ويحرضها على وقف الدعم.[26]

25 NGO MONITOR, The First 15 Years: Expanding Influence Generating Results (2017) <http://www.ngo-monitor.org/nm/wp-content/uploads/2017/08/NGOMonitor-at-15-Years.pdf>

26 NGOs Monitor, Palestinian Center for Human Rights (PCHR): Profile <https://www.ngo-monitor.org/ngos/palestinian_center_for_human_rights_pchr_/>

» **مؤسسة الحق لحقوق الإنسان**

نشر آخر تقرير عن مؤسسة الحق في مارس 2018، وتم تحديثه في ديسمبر من نفس العام، ويصنف التقرير مؤسسة الحق لحقوق الإنسان بأنها إحدى المؤسسات المعادية لإسرائيل والمؤيدة لمقاطعتها. كما اشارت إلى مورين كلير ميريف، بأنه أحد اعضاء المؤسسة السابقين الذي استدعته وكالة الاستخبارات الأمريكية لعلاقاتها مع «مجموعة التضامن الفلسطينية». وقالت أيضاً أن المؤسسة تقود استراتيجية لعزل اسرائيل دولياً، وذكر التقرير أبرز التحركات القانونية التي اتخذتها المؤسسة ضد اسرائيل. وأشار التقرير إلى علاقة الشاعرة منال التميمي، والتي وصفها التقرير بالمعادية للسامية، بالمؤسسة، وإنها كرمت «كناشطة حقوق إنسان بارزة» من قبل تجمع للمؤسسات غير الحكومية برعاية مؤسسة الحق. كما واشار التقرير إلى عدم حيادية وموضوعية المؤسسة في اصداراتها، واشارت إلى إنها تغض الطرف عن «الارهاب الفلسطيني، وتحرض العالم على إدانة «ردة الفعل الإسرائيلية». كما وأفرد التقرير جزء منه لتبيان علاقة المؤسسة مع حركة المقاطعة العالمية لإسرائيل. وفي نهايته، عرض التقرير لمصادر دعم المؤسسة موضحا الدول التي تساهم في هذا الدعم وحجمه. كما ادعى التقرير وجود علاقة بين مدير المركز، شعوان جبارين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، واستشهد التقرير بقيام كل من فيزا ومستركارد، وأمريكان أكسبرس بإلغاء البطاقة الخاصة بالتبرع لمؤسسة الحق، بادعاء أن هذا الاجراء نتيجة لعلاقة المؤسسة بالجبهة الشعبية.[27]

» **مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان**

تتهم منظمة مراقبة المؤسسات غير الحكومية مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان بالإرهاب. وتستند المنظمة في ذلك إلى مغالطات مثل اشارة المنظمة للقتلى الذين يسقطون على يد سلطات الاحتلال بالشهداء، والحديث عن حق الفلسطينيين في المقاومة. وتتهم المنظمة مؤسسة الضمير بعدم النزاهة والشفافية بادعاء أنها لا تنشر تقاريرها المالية. وعملت المنظمة على سرد الجهات الدولية الداعمة لمؤسسة الضمير في محاولة منها لتصوير الأمر على أنه خطأ يجب تصويبه. وأدعت المنظمة ارتباط مؤسسة الضمير بحركة المقاطعة ضد الاحتلال الإسرائيلي، وذلك لمجرد مطالبتها الدول الأوروبية بوقف الدعم المقدم لإسرائيل لمخالفتها القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة أو لتوقيعها عرائض تطالب الوجود غير الشرعي لبعض الشركات في الأرض المحتلة، انتهاكاً لحقوق الفلسطينيين.[28]

27 NGOs Monitor, Al-Haq: Profile <https://www.ngo-monitor.org/ngos/al_haq/>

28 NGOs Monitor, Al Dammer: profile < https://www.ngo-monitor.org/ngos/al_dameer/>

» **مركز الميزان لحقوق الإنسان**

نشر موقع منظمة الرقابة على المؤسسات غير الحكومية، آخر تقرير حول مركز الميزان لحقوق الإنسان بتاريخ 26 ابريل 2018، وصنف مركز الميزان لحقوق الإنسان بأنه مؤسسة معادية لإسرائيل، ولا تتمتع بالشفافية، حيث لا تقوم بنشر تقريرها المالي. كما أشار التقرير إلى عدم موضوعية المركز، وإنه يستخدم مصطلحات غير محايدة، ويحاول ملاحقة مسؤولين اسرائيليين بادعاء مسؤوليتهم عن جرائم حرب. كما وأشار التقرير أن المركز مرر معلومات صادرة عن «وزارة الصحة التابعة لحماس» إلى جهات دولية، في محاولة من التقرير للتشكيك في مصداقية المركز، واتهمه بعدم الموضوعية. كما واتهم المركز بأنه يستخدم عبارات بلاغية منحازة ضد اسرائيل. وأخيراً اشار التقرير إلى علاقة المركز بحركة المقاطعة العالمية لإسرائيل، ومصادر وحجم دعم المركز.[29]

2. منظمة إم ترتسو (إذا أردتم) اليمينية الإسرائيلية

وتعرف نفسها بأنها منظمة صهيونية غير ربحية تعمل على تقوية مبادئ الصهيونية في اسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية. وإنها أسست في العام 2006، وإن عملها مزدوج من خلال تطوير الجيد ومكافحة السيء. وتقول أن هدفها الحالي هو حماية الصهيونية، من خلال حماية دولة اسرائيل من الجهود الرامية إلى تقويض شرعيتها، وخاصة ما تقوم به حركة المقاطعة (BDS) والسياسات التخريبية الاجنبية. وتقول المؤسسة أنها كسبت سمعة كبيرة من خلال مهاجمة منظمات المجتمع المدني المدعومة أجنبياً، والتي تحاول الاضرار بجنود جيش الدفاع الاسرائيلي.[30]

ويضم طاقم العمل الخاص بالمنظمة ضباط وجنود خدموا في جيش الاحتلال الاسرائيلي.[31] وقد صدر عن المنظمة عدة تقارير تهاجم حركة المقاطعة (BDS)، وتتهمها بأنها حركة ارهابية، تحاول تدمير اسرائيل.

وقد نشرت صحيفة معاريف الإسرائيلية مقتطفات من تقرير أصدرته المنظمة اتهمت فيه مؤسسات فلسطينية

29 NGOs Monitor, Al-Mezan: Profile <https://www.ngo-monitor.org/ngos/al_mezan_center_for_human_rights/>

30 IM Tirtzu (IMTI), Who We Are, < https://imti.org.il/en/about-us/movement/>

31 IM Tirtzu (IMTI), Our Staff, <https://imti.org.il/en/about-us/staff/ >

بتمويل جمعيات بالقدس بملايين الدولارات لتنفيذ أنشطة تهدف إلى تقسيم المدينة في المستقبل. وتزعم المنظمة في تقريرها أنه بين عامي 2014 و2016 تم تحويل ما قيمته 12 مليون دولار من مدينة رام الله إلى منظمات ومؤسسات فلسطينية وإسرائيلية هدفها نزع الشرعية عن السياسة الإسرائيلية في القدس، منها 3.7 ملايين دولار وصلت منظمات إسرائيلية.[32]

وتتهم المنظمة شخصيات بارزة من جمعيات حقوق الإنسان اليسارية في إسرائيل في شريط فيديو بأنهم عملاء "مزروعين" من دول أجنبية لعرقلة جهود اسرائيل لمكافحة الإرهاب.33

ثالثاً: حملات تشويه تقودها الصحافة اليمينية الموالية لإسرائيل:

توظف سلطات الاحتلال الاسرائيلي الصحف الاسرائيلية اليمينية الموالية لها للمشاركة في حملات التشويه التي تطلقها ضد مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني ووصمها بالإرهاب، كجزء من الحملة التي تقودها لتقويض العمل المدني في الأرض المحتلة أمام الرأي العام الدولي. وتتبنى هذه الصحف نفس المغالطات التي تستخدمها الحكومة الاسرائيلية في الهجوم على الجمعيات، مثل، الربط الاعتباطي بين مؤسسات المجتمع المدني وحركة المقاطعة (BDS)، والإرهاب. وكذلك التشويه المنهجي لكل الداعمين للمجتمع المدني الفلسطيني، من خلال اتهامهم بدعم الإرهاب.

وقد رصد المركز عدة تقارير صحفية حاولت تشويه مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية، كان أغلبها ضمن حملة اطلقت في العام 2017 بادرت بها الصحف نفسها. وفي الأعوام اللاحقة، اكتفت بتكرار حملات التشويه التي تقودها وزارة الشؤون الاستراتيجية. فيما يلي أمثلة للصحف اليمينية التي بادرت بتشويه المؤسسات العاملة في الأرض المحتلة: بتاريخ 3 اغسطس 2017، نشر موقع «اودياتور أون لاين» (Audiator Online)، تقريراً باللغة الفرنسية، بعنوان «المنظمات غير الحكومية المدعومة من أوروبا تدشن حملة للدفاع عن سياسة دفع المال للإرهابيين»، واتهم الموقع مؤسسة الحق لحقوق

32 قناة الجزيرة القطرية، تحريض إسرائيلي على منظمات تنشط بالقدس، الأخبار
<https://www.aljazeera.net/news/alquds/2016/6/9/%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B6-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D9%86%D8%B4%D8%B7-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3>

33 تيمز أوف إسرائيل،"منظمة يمينية تتهم ناشطين يساريين بأنهم عملاء أجانب «مزروعين»"
< http://ar.timesofisrael.com/%d9%85%d9%86%d8%b8%d9%85%d8%a9-%d9%8a%d9%85%d9%8a%d9%86%d9%8a%d8%a9-%d8%aa%d8%aa%d9%87%d9%85-%d9%86%d8%a7%d8%b4%d8%b7%d9%8a%d9%86-%d9%8a%d8%b-3%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d9%8a%d9%86-%d8%a8%d8%a3%d9%86%d9%87/>

الإنسان والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بدعم تلقي الإرهابيين للمال. واشارت إلى مدير المركز الفلسطيني بـ «الذي أدين في الثمانينات بالانتماء إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الإرهابية»، وأن المركز الفلسطيني «تلقي مليون دولار من دول أوروبية بما فيها سويسرا، فلندا، واسبانيا». كما واشار الموقع إلى تصريح لمدير مؤسسة الحق، السيد شعوان جبارين، والذي قال فيه وفق الموقع: «إن أي تآكل لحقوق «الارهابيين» في السجون الاسرائيلية سيؤدي إلى انفجار المجتمع الفلسطيني».[34]

- بتاريخ 2 اغسطس 2017، نشر موقع «جويش برس» (Jewishpress.com) تقريراً بعنوان: « الاتحاد الأوروبي يدعم مؤسسات غير حكومية لتعزيز الحق في دفع المال للإرهابيين»، وذكر التقرير أن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ومؤسسة الحق، ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، ومركز حريات يدافعون عن «حق الارهابيين في الحصول على المال، ويدعون أن قطع المساعدات عنهم مخالف للقانون الدولي». كما أشار التقرير إلى مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومدير مؤسسة الحق، واتهمها بالانتماء إلى منظمة «ارهابية»، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، واشارت ايضاً أن الصوراني تم حبسه من قبل سلطات الاحتلال، كمحاولة للتشكيك في موضوعية المركز الفلسطيني.[35]
- بتاريخ 19 يونيو 2017، نشر موقع فرونت باج (Frontpage) خبراً بعنوان: «اتخذت بعض الدول الاوروبية مواقف متشددة ضد المؤسسات غير الحكومية المعادية لإسرائيل»، وذكرت المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، وقالت إنها منظمة حقوق إنسان غير محايدة، تتهم إسرائيل بأنها دولة ابارتهيد، ومتهمة بأنها على علاقة بمنظمة ارهابية، وهي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.[36]
- بتاريخ 27 ابريل 2017، نشرت صحيفة جيروسالم بوست (Jerusalem Post) تقريراً صحفياً بعنوان «الدول الأوروبية تدعم مؤسسات غير حكومية تحرض على العنف ضد اسرائيل»، وذكر التقرير المركز الفلسطيني، وأشار إلى أن مديره، راجي الصوراني، قد سجن عدد من المرات على انتمائه غير القانوني للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وذكرت تصريح له جاء فيه «إن المقاومة حقنا وواجبنا».[37]

34 Audiator Online, Von Europa unterstützte palästinensische NGOs starten Kampagne zur Verteidigung der Terrorbezahlungspolitik, 3 August 2017 <http://www.audiatur-online.ch/2017/08/03/von-europa-unterstuetzte-palaestinensische-ngos-starten-kampagne-zur-verteidigung-der-terrorbezahlung-spolitik/>

35 Jewish Press, European-Funded NGOs Promote "Right" to Be Paid for Terror <http://www.jewishpress.com/news/eye-on-palestine/european-funded-ngos-promote-right-to-be-paid-for-terror/2017/08/02/>

36 Front page, Some European Countries Take Firmer Stance Against Anti-Israel NGOs, 19 June 2017 < https://www.frontpagemag.com/fpm/267034/some-european-countries-take-firmer-stance-against-joseph-puder >

37 The Jerusalem Post, Report: European states fund NGOs that incite to violence against Israelis, 27 April 2017 < https://www.jpost.com/Israel-News/Politics-And-Diplomacy/NGO-Monitor-European-governments-fund-NGOs-that-incite-to-violence-489091 >

» بتاريخ 21 مارس 2016، نشرت صحيفة الجمينر (Algemeiner) تقريراً صحفيا بعنوان «المجتمع الدولي يبرر ويدعم الإرهاب الفلسطيني»، واشار التقرير إلى أمثلة من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، والتي اتهمها بدعم الإرهاب، وذكر منها مؤسسة الحق لحقوق الإنسان والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، واتهامها كذلك بعدم الموضوعية وعدم الحيادية، واشار إلى أن المؤسستين تستخدمان كلمة «ادعاء» عند الإشارة إلى عملية طعن ضد اسرائيليين، بالإضافة إلى إهانة المدنيين الإسرائيليين من خلال وصفهم بالمستوطنين. وعمل المركز على ذكر أرقام أدعى إنها تمثل حجم الدعم الذي يصل إلى هذه المؤسسات من المجتمع الدولي.[38]

» بتاريخ 6 مارس 2017، نشرت صحيفة جيروسالم (Jerusalem Post) تقريراً صحفياً حول الدعم السويسري لمنظمات حقوقية تحت عنوان «سويسرا تدعم منظمات تدعو لتدمير اسرائيل»، وذكرت من ضمنها المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومؤسسة الحق لحقوق الإنسان.[39]

» بتاريخ 26 فبراير 2017، نشرت صحيفة جيروسالم بوست (Jerusalem Post) تقريراً صحفياً نقلت فيه دعوة القانونية في جامعة هارفرد، آلان ديرشويتز، للبنوك لإغلاق حساب كل المؤسسات التي تدعو لمقاطعة اسرائيل، وتحدث البروفيسور جيرالد ستنبيرج، عن ما اسماه المزاعم القانونية الزائفة التي تنتجها المؤسسات التي تقود المقاطعة، وشريكها في غزة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بالتحديد، واشارت إلى علاقة مزعومة للمركز مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.[40]

38 Algemeiner, The International Community Justifies, Funds Palestinian Terrorism, 21 March 2016 < https://www.algemeiner.com/2016/03/21/the-international-community-justifies-funds-palestinian-terrorism/ >

39 The Jerusalem Post, Switzerland funds NGOs that call for Israel's destruction, 26 February 2017 <http://www.jpost.com/Israel-News/Switzerland-funds-NGOs-that-call-for-Israels-destruction-483406>

40 The Jerusalem Post, Dershowitz calls on banks to close accounts that boycott Israel, 6 March 2017 <http://www.jpost.com/Arab-Israeli-Conflict/Dershowitz-calls-on-banks-to-close-accounts-boycotting-Israel-482596>

المحور الثاني: العقوبات، القيود على حرية الحركة

تمارس سلطات الاحتلال سياسية ممنهجة لتقييد حرية التنقل في الأرض المحتلة، من خلال قوانين وإجراءات ومئات الحواجز المنتشرة، والتي تجعل التنقل بين المدن الفلسطينية بالغ الصعوبة. وفي قطاع غزة يزداد الأمر سوءاً، حيث يخضع القطاع لقيود أكبر على حرية الدخول والخروج منه، سواء من خلال المعبر الذي يربط القطاع بدولة مصر، أو معبر بيت حانون (إيريز) والذي يربط قطاع غزة بالضفة الغربية عبر اسرائيل. وتساهم هذه القيود بشكل كبير في عرقلة عمل المؤسسات غير الحكومية العاملة في الأرض المحتلة، كغيرهم من السكان والمؤسسات الأخرى. ففي قطاع غزة، لا يستطيع ممثلو المجتمع المدني، أغلب الأحيان حضور المؤتمرات والاجتماعات اللازمة لعملهم في الخارج للصعوبة البالغة في إجراءات السفر التي قد تأخذ شهرين على الأقل. وفي الضفة الغربية، يأخذ التنقل بين المدن ساعات طويلة، للمرور عبر الحواجز الإسرائيلية المنتشرة على الطرق العامة، مما يجعل التنقل بين المدن يحتاج إلى ساعات طويلة، تساهم في عرقلة القدرة العمل، وزيادة التكلفة.

وتستخدم سلطات الاحتلال الإسرائيلي القيود على حركة الفلسطينيين كأداة مركزية للسيطرة عليهم، وتقيّد حركتهم داخل الضفة الغربية، وعند عبورهم بين قطاع غزّة والضفة الغربية أو دخولهم إلى القدس، وسفرهم إلى الخارج. وتخضع كافة تنقلات الفلسطينيين لتصريح تصدره سلطات الاحتلال تعسّفيًا ضمن إجراءات بيروقراطيّة مطوّلة وعديمة الشفافية؛ كما تُبطله تعسّفيًا إذا أصدرته.[41] «هذا الواقع يفرض على الفلسطينيين حياة ملؤها انعدام اليقين ممّا يعقّد أبسط المهام وإمكانيّة تخطيط حياتهم كما يلغي أيّة فرصة للتطوير الاقتصادي المستقرّ.»[42] وقد قامت سلطات الاحتلال، مؤخراً، بإجراء تعديل على قانون الدخول إلى اسرائيل، التعديل رقم 28، وبموجبه حظرت السلطات الاسرائيلية دخول أي شخص إلى اسرائيل اذا تبين اشتراكه في الدعوة لمقاطعتها. فيما يلي توضيح لأبرز القيود على حرية الحركة للمدافعين عن حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، من خلال مطلبين: قوانين اسرائيلية مقيدة؛ ومصادرة حرية التنقل عبر المعابر التي تسيطر عليها سلطات الاحتلال.

41 مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأرض المحتلة، قيود على حرية الحركة والتنقل
<https://www.btselem.org/arabic/topic/freedom_of_movement>

42 مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأرض المحتلة، قيود على حرية الحركة والتنقل
<https://www.btselem.org/arabic/topic/freedom_of_movement>

أولاً: قوانين اسرائيلية مقيدة

عملت اسرائيل خلال السنوات الماضية على محاربة حركة المقاطعة التي تهدف إلى إنهاء الاحتلال وتعزيز المساواة باستخدام الضغط السياسي والاقتصادي السلمي على دولة الاحتلال من خلال سن قوانين مقيدة لحرية الرأي والتعبير وحرية الحركة. وكانت أبرز هذه القوانين: قانون المقاطعة الإسرائيلي لسنة 2011، والتعديل رقم (28) لقانون الدخول لإسرائيل.

أقر قانون «منع الإضرار بدولة إسرائيل من خلال المقاطعة» من قبل الكنسيت الإسرائيلي في يوليو لسنة 2011. ويفرض القانون عقوبات ضد الأشخاص أو المنظمات أو الجهات أو الشركات التي تفرض أو تدعو لمقاطعة المستوطنات والمنتجات الصادرة عنها أو دولة إسرائيل. ويمكّن القانون دولة الاحتلال من مقاضاة الأشخاص أو المنظمات أو الجهات التي تدعو لمقاطعة المستوطنات أو تدعو منتجاتها أمام القضاء المدني. ويمكن القانون الجهات المتضررة الاسرائيلية من رفع دعاوى تعويض ضد هذه الجهات. وقد اعتبرته مؤسسات حقوقية اسرائيلية قانون غير دستوري، لأنه يتعارض مع المبادئ الدستورية في القانون الإسرائيلي.[43] وقد ذكرت لجنة حقوق الانسان عن رفضها لقانون المقاطعة الاسرائيلي وتعارضه مع التزامات دولة إسرائيل حيث عبرت عن قلقها «إزاء التأثير المثبّط لحرية الرأي والتعبير وحرية تكوين الجمعيات الذي قد يحدثه قانون المقاطعة (5771-2011) الذي ينص على أن الدعوة للمقاطعة الاقتصادية والثقافية والأكاديمية للأشخاص أو المؤسسات في الدولة الطرف أو في الأرض الفلسطينية المحتلة لأسباب سياسية، هي جريمة مدنية».[44]

كما وجاء التعديل رقم (28) لقانون الدخول إلى اسرائيل، ليفرض قيوداً على حرية الحركة لكل من يدعو أو يشارك في مقاطعة الاحتلال الإسرائيلي، حيث يحظر التعديل منح تصريح دخول أو اقامة في اسرائيل لكل شخص نشر دعوة لمقاطعة اسرائيل. حيث جاء فيه:

> «تصاريح الدخول أو الإقامة من أي نوع لن تمنح لغير الاسرائيليين أو لشخص لدية إقامة دائمة في اسرائيل لو قام أو مؤسسته أو الهيئة التي يعمل لديها عمداً بنشر أي دعوة لمقاطعة دولة إسرائيل، كما تم تعريفها في قانون

43 وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية وفا، مؤسسات حقوقية: قانون المقاطعة الإسرائيلي غير دستوري
< http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=WC2cTCa579783182022aWC2cTC>

44 اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الملاحظات الختامية بشأن التقرير الدوري الرابع لإسرائيل، (2014)

منع الاضرار بدولة اسرائيل من خلال المقاطعة (2011 – 5771)، أو لو تعهد هذا الشخص بالمشاركة في تلك المقاطعة.»[45]

ويتعارض هذا النص مع التزامات دولة الاحتلال بموجب المادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وفق المعايير التي أوضحها التعليق 34 الصادر عن لجنة حقوق الإنسان، حيث لا يجوز أن تكون ممارسة حرية الرأي والتعبير سبب لمنع حرية التنقل سواء داخل الدولة أو التنقل عبر الحدود. وقد استخدم هذا القانون لترحيل نشطاء حقوق انسان، من ضمنهم مدير مؤسسة مراقبة حقوق الانسان في الأرض المحتلة عمر شاكر، والذي طلب منه المغادرة بادعاء دعمه لمقاطعة اسرائيل.[46]

ثانياً: مصادرة حرية التنقل عبر المعابر التي تسيطر عليها سلطات الاحتلال

تتبع سلطات الاحتلال سياسة غير واضحة أو معلنة في التعامل مع المدافعين حقوق الإنسان، حيث لا توجد معايير محددة حول اسباب رفضها أو قبولها منح تصاريح لهم لمغادرة الأرض الفلسطينية أو للعبور من قطاع غزة إلى الضفة الغربية أو العكس. وتمنع سلطات الاحتلال بشكل انتقائي بعض العاملين في المؤسسات الحقوقية الفلسطينية في قطاع غزة من الوصول للضفة الغربية أو من مغادرة الأرض الفلسطينية من خلال معبر الكرامة (جسر ألنبي)، من خلال معبر بيت حانون (إيريز). وتستخدم دولة الاحتلال هذه السياسة بشكل تعسفي ومزاجي دون معايير واضحة، حيث قد يسمح لنفس الشخص بالعبور ومن ثم تمنعه لتعود وتسمح له مرة أخرى، وهكذا. وقد تعرض أغلب العاملين في المراكز الحقوقية لمثل هذه القيود على الحركة.[47]

وقد تنبهت اللجنة الدولية لحقوق الإنسان إلى هذه القيود وضمنت في ملاحظاتها الختامية لدولة اسرائيل توصيات لدولة الاحتلال برفع القيود عن حرية التنقل حيث جاء فيها: «ينبغي للدولة الطرف أن تتخذ جميع التدابير اللازمة

45 Unofficial Translation, The Entry into Israel Law (Amendment No. 28), 2017 [5777] <http://www.alhaq.org/en/wp-content/uploads/2018/02/P-20-1906.pdf>

46 Palestinian Center for Human Rights, Silence or Deportation…Israel's Message to Human Rights Defenders, 21 April 2019 <https://pchrgaza.org/en/?p=12364>

47 يحرم اعضاء من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من الحق في الحصول على تصريح بالعبور من خلال معبر بيت حانون، وكذلك مركز الميزان لحقوق الإنسان. ومؤخراً منع رئيس مجلس إدارة مؤسسة بيت الصحافة من الخروج عبر المعبر نفسه، للمشاركة في مؤتمر حول الحريات الصحفية في لندن، بالمملكة المتحدة.

لضمان احترام الحق في حرية التنقل للفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، التي تتألف من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، وضمان تماشي أي قيود تفرضها على حرية التنقل مع التزاماتها بموجب العهد. وينبغي لها أيضاً ضمان احترام حقوق الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية في حرية التنقل وحرية اختيار مكان الإقامة.»[48]

48 اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الملاحظات الختامية بشأن التقرير الدوري الرابع لإسرائيل، (2014)

المحور الثالث: محاولات حجب التمويل عن المؤسسات الحقوقية

تتبع اسرائيل سياسة ممنهجة في التضييق على المؤسسات الحقوقية الفلسطينية من خلال الضغط على الدول والمؤسسات الدولية لوقف تمويل هذه المؤسسات. وتحاول سلطات الاحتلال تطبيق هذه السياسية من خلال اطلاق حملات التشويه التي سبق الحديث عنها، ومن جهة أخرى ممارسة ضغوط سياسية على الجهات الداعمة. وقد حذر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة (OCHA) في تقرير صادر عنه من خطورة المحاولات الاسرائيلية لتجريم مؤسسات المجتمع المدني في الأرض الفلسطينية على العمل الانساني. وتحدث التقرير عن المحاولات الاسرائيلية التي تقودها جهات سياسية ومؤسسات مجتمع مدني اسرائيلي ضد المؤسسات العاملة في الأرض الفلسطينية. وأكد التقرير أن الادعاءات الاسرائيلية أغلبها بلا أساس، وإنها تساهم بشكل مباشر في تقويض العمل المدني والإنساني في الأرض المحتلة. وحاول التقرير عرض حقائق رقمية عن التأثيرات الخطيرة على عمل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، من خلال تقليص التمويل الدولي لهذه المؤسسات.[49]

وبتاريخ 23 ديسمبر 2017، قامت وزارة الخارجية الدنماركية بالإعلان أنها ستقوم بقطع الدعم عن 14 مؤسسة فلسطينية وتشديد المعايير على المؤسسات الأخرى بعد تحقيقات أجرتها تزعم الأخيرة أنها أثبتت علاقة هذه المؤسسات بمنظمات «ارهابية» تدعو لمقاطعة اسرائيل.[50] كما أن الحكومة الدنماركية أجبرت المؤسسات على اعادة الأموال التي تم تحويلها فعلاً لهذه المؤسسات. واعتبرت اسرائيل أن هذا الاجراء نصر لها، داعية بقية المؤسسات أن تحذو حذو دولة الدنمارك. وقد صرح وزير الشؤون الاستراتيجية في دولة الاحتلال: «هذا قرار مرحب به واخلاقي وهام جدا. منظمات المجتمع المدني الفلسطينية لديها ارتباط مع منظمات مصنفة عالمياً بأنها إرهابية وتلك التي تدعم مقاطعة اسرائيل يجب أن لا تتلقى أي منح اوروبية.»[51] ودعا القرار الإسرائيلي كافة الدول الأوروبية أن تقوم بنفس الخطوات، واصفاً الأمر بأنه التزام أخلاقي. ووفق صحيفة اسرائيلية فإن رئيس الوزراء الاسرائيلي قد سلم ساموليسن، وزير الخارجية الدنماركي، قائمة بالمنظمات التي تتسلم دعماً من حكومة الدنمارك، ولها ارتباطات مع

49 OCHA, Humanitarian operations undermined by delegitimization, access restrictions, and administrative constraints <https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-operations-undermined-delegitimization-access-restrictions-and-administrative>

50 Y.net, Denmark halts aid to Palestinian NGO over terror ties, published in 23 December 2017 < https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-5060877,00.html>

51 The Time of Israel, After investigation, Denmark to cut funding from some Palestinian NGOs, 23 December 2017 <https://www.timesofisrael.com/after-investigation-denmark-to-cut-funding-from-some-palestinian-ngos/>

حركة المقاطعة ضد اسرائيل.[52] واستطاعت دولة الاحتلال أن تخلق حالة من القلق بين الداعمين لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية، وانعكس ذلك على هيئة إجراءات مشددة في متابعة النشاطات، تعرقل العمل في كثير من الأحيان، وكذلك من خلال اتخاذ اجراءات عقابية مشددة في التعامل مع أي خلل، لتتجاوز وقف التمويل إلى المطالبة بإعادة التمويل.

وتدعي منظمة مراقبة المؤسسات غير الحكومية أنها مساهم رئيسي في حجب أو تقليص التمويل عن العديد من المؤسسات العاملة في الأرض المحتلة. وذكرت المؤسسة إنها كانت المحرك خلف تبني الاتحاد الأوروبي وكندا مبادئ توجيهية جديدة في تقرير الدعم للمؤسسات، وخاصة تلك العاملة في الأرض المحتلة. وأنها ساهمت في فتح تحقيقات في عدة دول حول الدعم المقدم للمؤسسات التي تنتقد الاحتلال الاسرائيلي، ومنها ألمانيا، والدنمارك، والسويد. واعتبرت المنظمة أن الدنمارك تقود الاتحاد الأوروبي في تجفيف مصادر الدعم للمؤسسات التي تتهمها المنظمة بمعاداة السامية أو دعم الإرهاب.[53]

52 The Time of Israel, After investigation, Denmark to cut funding from some Palestinian NGOs, 23 December 2017 <https://www.timesofisrael.com/after-investigation-denmark-to-cut-funding-from-some-palestinian-ngos/>

53 NGO MONITOR, Annual Report 2018 (2019) <http://www.ngo-monitor.org/pdf/2018AnnualReport_Web.pdf>

المحور الرابع: تهديد مدافعين عن حقوق الإنسان

يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة للتهديد والترهيب من جهات مجهولة، يعتقد أنها تتبع للاحتلال الإسرائيلي. ويرجع ذلك الاعتقاد إلى أسباب موضوعية، حيث أن من تعرض للتهديد والترهيب هم أبرز النشطاء المشاركين في إعداد المذكرات القانونية التي أرسلت للمحكمة الجنائية الدولية بخصوص الجرائم الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العدوان على قطاع غزة في يوليو 2014. وقد استخدمت هذه الجهات أساليب التهديد بالقتل، من خلال الاتصالات المجهولة، الإيحاءات، والرسائل النصية والإلكترونية المجهولة. كما قامت هذه الجهات باختراق الأجهزة والبريد الإلكتروني الخاص بهذه المؤسسات، والعبث به.

ومن أبرز ضحايا حملات التهديد والترهيب، المحامية الحقوقية ندا كيسوانسون، ممثلة مركز الحق في أوروبا، حيث تعرضت لحملات تهديد وتشهير متتابعة بدأت منذ فبراير 2016 لعدة شهور، حيث هددت بالقتل أكثر من مرة، وتعرضت حساباتها الشخصية للاختراق عدة مرات، كما تلقت مكالمات تهديد من أرقام مجهولة، ووصلتها عدة رسائل إلكترونية حملت تهديد لها ولعائلتها. وفي إحدى المرات تم وضع ورود ذابلة من شخص مجهول على باب منزلها مع بطاقة احتوت عبارات تلمح إلى أن الورد هو ورد جنازتها، في تهديد ضمني بالقتل. وجاءت هذه التطورات والتهديدات في اعقاب تصدرها لجهود ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام المحكمة الجنائية الدولية.[54]

وفي مارس 2016 تلقى مدير مؤسسة الحق لحقوق الإنسان، شعوان جبارين، وممثلة المركز في اوروبا، المحامية ندا كيسونسون، اتصالاً من مجهول، تخلله تهديد بالقتل، بسبب عملهما المباشر على ملف ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين. كما تعرضت مؤسسة الحق لحملة تشويه تضمنت توزيع رسائل إلكترونية لممولي المركز وشركائه تضمنت معلومات مفبركة تسيء إلى سمعة المركز وشفافيته. وتأتي هذه التطورات في سياق هجمات متتابعة تعرضت لها المؤسسة منذ أواخر العام 2015، أي منذ بدء عمل المؤسسة مع المحكمة الجنائية الدولية، لملاحقة مجرمي الحرب الاسرائيليين، فيما يتعلق بالعدوان الإسرائيلي على غزة في العام 2014.[55]

54 Front Line Defenders, Nada Kiswanson HRD, Legal Researcher <https://www.frontlinedefenders.org/en/profile/nada-kiswanson>; Al-Haq , Attacks against Al-Haq's representative in Europe, Ms. Nada Kiswanson < https://www.fidh.org/en/issues/human-rights-defenders/attacks-against-al-haq-s-representative-in-europe-ms-nada-kiswanson >

55 Palestinian Center for Human Rights, Expresses Solidarity with Al-Haq Organization in Confronting Defamation and Threats Campaign < https://pchrgaza.org/en/?p=7907 >

وبتاريخ 22 يوليو 2019، نشرت مؤسسة الحق بياناً صحفياً حول تعرض مديرها لحملة تشويه وتهديد من قبل موقع: «من أجل اسرائيل» (4IL) التابع لوزارة الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية، والذي قام بنشر مقالات تحريضية ضد مؤسسة الحق، تتهم مديرها العام بممارسة الإرهاب. وعادة ما تنطلق حملات التشويه مع كل نشاط أو فعالية بارزة تقوم بها مؤسسة الحق. بالإضافة إلى قيام صفحات التواصل الاجتماعي التابعة لهذا الموقع وروادها بالتحريض على المؤسسة، والدعوة لقتل مديرها العام. وقد احتوت التعليقات الواردة على موقع التواصل الاجتماعي، وفق ما ورد في بيان الحق، على دعوات كثيرة لقتل المدير العام للمؤسسة. ومن أمثلة هذه التعليقات: «متى نضع رصاصة في الرأس»؟، «لماذا لا يزال مثل هؤلاء يتنفسون الهواء؟» و «لماذا لم تتم تصفيته؟» وغيرها الكثير من التعليقات التي تندرج في إطار التحريض، وخطاب الكراهية.[56]

وكذلك وتعرّض المركز الفلسطيني لحملة تهديد وتشويه منظمة قامت بها جهات مجهولة، وخاصة خلال العامين 2016-2017. وقد جاءت هذه الهجمات بالتوازي مع تفعيل عمل المركز أمام المحكمة الجنائية الدولية، تضمن تسريبات مفبركة ومنسوبة لمدير المركز، وارسال رسائل إلكترونية مفبركة لبعض شركاء المركز تحاول المس بصورة المركز وشفافيته ونزاهته، بالإضافة إلى تلقي مدير المركز تهديدات مبطنة له ولعائلته من خلال مكالمات ورسائل الكترونية من مجهولين.

كما ويتعرض مركز الميزان لحقوق الإنسان وبعض موظفيه، منذ نهاية العام 2015، لحملة منظمة من اشخاص مجهولين استهدفت موظفي المركز وسمعته، حيث وصل اعضاء من المركز عدة تهديدات من خلال مكالمات هاتفية أو رسائل الكترونية. وفي إحدى المرات، وبتاريخ 10 أغسطس 2016، ارسلت لأحد أعضاء المركز رسالة تهديد له ولأسرته من مجهول تضمنت صورة لبيته تم التقاطها عن قرب. كما تعرض المركز لحملة تشويه منظمة من خلال تعميم رسائل الكترونية على ممولي المركز وشركائه تضمنت اساءة لسمعة المركز وتشكك في نزاهته.[57]

56 الحق لحقوق الإنسان، دولة الاحتلال تصعد من هجومها على المؤسسات الحقوقية الفلسطينية، بيان صحفي
<http://www.alhaq.org/arabic/index.php?option=com_content&view=article&id=1002:-qq-&catid=82:2012-05-09-07-27-45&Itemid=197>

57 Al Mezan Center For Human Rights, Al Mezan Condemns Continued Death Threats to Staff Members and Calls on the International Community to Intervene < http://www.mezan.org/en/post/21475>

القسم الثاني

المعايير الدولية الخاصة بالمدافعين عن حقوق الانسان

يعتبر القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية المتعلقة بتطبيقه، بما فيها الإعلانات الدولية وتوصيات اللجان الخاصة بتطبيق اتفاقيات حقوق الإنسان أحد مصادر التزام الدول على المستوى المحلي والدولي. ودولة الاحتلال هي من الدول المنضمة إلى اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية، ومنها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. ولذا، فإن دولة الاحتلال عليها التزام باحترام وحماية واعمال كافة الحقوق الواردة في هذه الاتفاقيات على الأراضي الخاضعة لها، ومنها الأرض المحتلة عام 1967. وهذا ما اكدته الملاحظات الختامية الأخيرة على التقرير الاسرائيلي المقدم للجنة حقوق الإنسان، حيث جاء فيها:

> «تأسف اللجنة لأن الدولة الطرف لا تزال متمسكة بموقفها بشأن عدم انطباق العهد على الأراضي المحتلة، بادعاء أن العهد معاهدة نطاقها إقليم الدولة ولا تنطبق على الأفراد الخاضعين لولاية الدولة الطرف القضائية لكنهم موجودون خارج إقليمها، على الرغم من أن تفسير الفقرة 1 من المادة 2 يفيد العكس، وهو تفسير تؤيده الاجتهادات المستقرة للجنة، والسوابق القضائية لمحكمة العدل الدولية، وممارسات الدول.»[58]

وكذلك أكدت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أكثر من موضع على هذا المعنى، كان آخرها في الملاحظات الختامية التي قدمتها إلى دولة الاحتلال الإسرائيلي، وطالبتها فيها بأن «تدرج، في تقريرها الدوري الرابع معلومات عن التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة على النحو المنصوص عليه في العهد. وتذّكرها اللجنة بالرأي الاستشاري الصادر في 9 تموز/ يوليه 2004 عن محكمة العدل الدولية، بوصفها الهيئة القضائية الرئيسية في الأمم المتحدة، بأن إسرائيل ملزمة، بموجب العهد، بعدم وضع أية عراقيل في وجه ممارسة هذه الحقوق في الميادين التي انتقل فيها الاختصاص إلى السلطة الفلسطينية.»[59] وهذا يؤكد الالتزام الدولي على اسرائيل بتطبيق اتفاقيات حقوق الإنسان على الأرض الفلسطينية المحتلة. فيما يلي تبيان للمصدرين الأساسيين للمعايير الدولية المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان: الاتفاقيات الدولية، الإعلانات الدولية.

58 اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الملاحظات الختامية بشأن التقرير الدوري الرابع لإسرائيل، (2014)

59 اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: اسرائيل، (2011)

المحور الأول: الاتفاقيات الدولية

لم تتضمن اتفاقيات حقوق الإنسان أية اشارة مباشرة للمدافعين عن حقوق الإنسان، ولكن داومت الأجسام الدولية التعاقدية وغير التعاقدية التأكيد على ضرورة إيلاء اعتبار خاص لهم فيما يتعلق بالحقوق اللازمة لتمكينهم من عملهم، وخاصة الحق في حرية التعبير والوصول للمعلومات وحرية التنقل وحرية تشكيل الجمعيات. وتعتبر حرية التعبير، بما فيها حرية الوصول للمعلومات من الركائز الأساسية لعمل المدافعين عن حقوق الإنسان، وقد أكد العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على هذا الحق، في المادة 19 منه، حيث جاء فيها:

1. لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة. 2. لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها. 3. تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسئوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية: (أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم، (ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

وقد أكدت لجنة حقوق الانسان الخاصة بتطبيق العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في التعليق (34) على العلاقة بين حرية التعبير وحرية التنقل، وشدد على ضرورة أن يولى اهتمام خاص للمدافعين عن حقوق الإنسان، باعتبار أن عملهم يتطلب ممارسة هاتين الحريتين بشكل كبير. وقد جاء في التعليق:

«يتنافى مع الفقرة 3 [60] الاحتجاج بهذه القوانين لقمع، أو لحجب معلومات عن الجمهور تكون ذات مصلحة عامة مشروعة ولا تضر بالأمن القومي، أو لمقاضاة الصحفيين أو الباحثين أو الناشطين في مجال البيئة، أو المدافعين عن حقوق الإنسان، أو آخرين لأسباب تتعلق بنشرهم تلك المعلومات.»

كما أكد التعليق المذكور على أهمية الحق في التنقل للمدافعين عن حقوق الإنسان، وأن يتضمن ذلك التنقل من دولة إلى أخرى، وليس فقط داخل حدود الدولة نفسها، حيث جاء فيها:

«ويتعارض عادة مع الفقرة 3 القيام بتقييد حرية الصحفيين وغيرهم من الأشخاص الذين يلتمسون ممارسة حقهم في حرية التعبير ويرغبون في السفر خارج الدولة الطرف (كالأشخاص الذين يرغبون في السفر لحضور اجتماعات

60 وهي الفقرة التي تتيح فرض قيود على حرية التعبير وفق شروط معينة

تتعلق بحقوق الإنسان)، وجعل دخول الصحفيين الأجانب إلى الدولة الطرف حكراً على صحفيين ينتمون إلى بلدان معينة أو تقييد حرية حركة الصحفيين والمحققين في مجال حقوق الإنسان داخل الدولة الطرف.»

وقد شدد التعليق العام المذكور على ضرورة محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات التي قد يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان حيث جاء في التعليق سابق الذكر:

«لا يمكن تحت أي ظرف من الظروف أن يكون الاعتداء على شخص بسبب ممارسته لحرية الرأي أو حرية التعبير متفقاً مع المادة 19، بما في ذلك أشكال الاعتداء المتمثلة في الاحتجاز التعسفي والتعذيب وتهديد النفس والقتل. وكثيراً ما يخضع الصحفيون لهذه التهديدات وللتخويف والاعتداء بسبب ممارستهم لأنشطتهم. ويتعرض لذلك أيضاً الأشخاص الذين يشاركون في جمع المعلومات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان وتحليلها والذين يقومون بنشر تقارير ذات صلة بحقوق الإنسان، بمن فيهم القضاة والمحامون. وينبغي التحقيق بصرامة في الوقت المناسب في جميع هذه الاعتداءات ومقاضاة مرتكبيها ومنح الضحايا، أو منح ممثليهم في الحالات التي يرتكب فيها القتل، أشكالاً مناسبة من الجبر.»

ومن جانب آخر، يعد تشكيل الجمعيات من أبرز الوسائل التي ينتهجها المدافعون عن حقوق الإنسان، حيث يساهم تشكيل مثل هذه المؤسسات في تنظيم العمل الحقوقي وتركيزه، وتعزز استمراريته. ولما كان الحق في تشكيل الجمعيات أحد الحقوق التي نص عليها كلا العهدين الدوليين، فإن سلطات الاحتلال الاسرائيلية ملزمة باحترام حق الفلسطينيين في تشكيل الجمعيات، وعدم عرقلة حريتهم في ممارسة هذا الحق، بأي شكل كان، وإلا فإنها تعتبر مخالفة لالتزاماتها على المستوى الدولي. وبالرغم من أن الحق في تشكيل الجمعيات من الحقوق التي يجوز تقييد ممارستها بدواعي حماية حقوق وحريات الآخرين والأمن القومي والنظام العام، إلا أن هذه القيود يجب أن تكون في حدها الأدنى، ولا تتعارض مع ما هو متبع في الانظمة الديمقراطية. وقد صدر تقرير موضوعي عن المقرر الخاص للحق في تشكيل الجمعيات في العام 2012 [61] حدد فيه الحقوق الرئيسية المتعلقة بالحق في تشكيل الجمعيات، وذكر من ضمنها:

أولاً: الحق في تشكيل جمعية والانضمام إليها:

وهذا الحق مكفول للجميع سواء تمتعوا بجنسية الدولة أم كانوا أجانب. وبالتالي يجب أن تمتنع السلطات الإسرائيلية عن أي عمل يقوض هذا الحق.

61 الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة العشرون، تقرير المقرر الخاص بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات، ماينا كياي (A/HRC/20/27)

ثانياً: الحق في حرية العمل والحماية من التدخل غير المبرر:

أكد المقرر الخاص على أن الجمعيات يجب أن تمارس نشاطها بحرية دون تدخل، واعتبر تهديد الجمعيات والعاملين فيها، أو استهدافهم المباشر بأعمال عنف أو تشويه سمعتهم لتقويض عملهم من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان. كما يجب أن تتمتع الجمعية بحرية التعبير والنشر وحرية عقد الاجتماعات السلمية. 62 وبالتالي، فإن أي حملات تقوم بها سلطات الاحتلال لتشويه المؤسسات العاملة في الأرض المحتلة تمثل خرقاً لالتزاماتها بموجب العهدين الدوليين.

ثالثاً: الحق في الحصول على الأموال والموارد:

اعتبر المقرر الخاص الحق في الحصول على الأموال والموارد «جزء حيوي لا يتجزأ من الحق في تكوين الجمعيات».63 ولا يجوز تقييد إدارة أو استخدام هذه الأموال، طالما كانت تستخدم في اعمال مشروعة غير مجرمة في دولة ديمقراطية. وأكد المقرر الخاص أن الحق في الحصول على الاموال والموارد وتأمينها يجب أن يكون للجمعيات المحلية والأجنبية والدولية على قدم المساواة.64 وبالتالي، فإن أي اجراءات اسرائيلية تستهدف حجب التمويل عن المؤسسات العاملة في الأرض المحتلة يعتبر خرقاً لالتزامات اسرائيل بموجب العهدين.

» الاعلانات الدولية

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والخمسون إعلاناً خاصاً بالمدافعين عن حقوق الإنسان تحتوي على 20 مادة، تناولت الحقوق الواجب على الدول توفيرها للمدافعين عن حقوق الإنسان لكي يتمكنوا من ممارسة عملهم. وقد أكدت المادة (5) منه على الحق في تشكيل الجمعيات للدفاع عن حقوق الإنسان حيث جاء فيها:

«لغرض تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية يكون لكل فرد الحق، بمفرده وبالاشتراك مع غيره وعلى الصعيدين الوطني والدولي في الالتقاء أو التجمع سلميا، وتشكيل منظمات أو جمعيات أو جماعات

62 الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة العشرون، تقرير المقرر الخاص بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات، ماينا كياي (A/HRC/20/27)

63 الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة العشرون، تقرير المقرر الخاص بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات، ماينا كياي (A/HRC/20/27)

64 الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة العشرون، تقرير المقرر الخاص بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات، ماينا كياي (A/HRC/20/27)

غير حكومية والانضمام إليها والاشتراك فيها، والاتصال بالمنظمات غير الحكومية أو بالمنظمات الحكومية الدولية.»

كما وأكدت المادة (12) من الاعلان نفسه على الاعلان على الحق في الكفاح ضد انتهاكات حقوق الإنسان حيث جاء فيها :

«لكل فرد الحق في القيام بمفرده وبالاشتراك مع غيره بالمشاركة في الأنشطة السلمية الموجهة ضد انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية. تتخذ الدولة كافة التدابير اللازمة التي تكفل حماية السلطات المختصة لكل فرد، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، من أي عنف، أو تهديدات، أو انتقام، أو تمييز ضار فعلا أو قانونا، أو ضغط، أو أي إجراء تعسفي آخر نتيجة لممارسته المشروعة للحقوق المشار إليها في هذا الإعلان. وفي هذا الصدد يحق لكل فرد، بمفرده وبالاشتراك مع غيره التمتع بالحماية الفعالة بموجب القانون الوطني في مقاومته أو معارضته بوسائل سلمية، للأنشطة والأفعال المنسوبة إلى الدول بما فيها تلك المنسوبة بالتقصير، والتي تؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وكذلك أفعال العنف التي ترتكبها مجموعات أو أفراد، وتؤثر على التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.»

وقد تجاوب مجلس حقوق الإنسان مع الإعلان الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان عن الجمعية العامة، من خلال إيجاد آلية متابعة، حيث قرر الولاية المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان في عام 2000 من أجل دعم تنفيذ الإعلان. ويقوم المقرر الخاص بعمله من خلال استقبال العرائض حول الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وإجراءات الزيارات الميدانية واصدار التقارير الموضوعية والقطرية. وقد أكد المقرر الخاص في تقريره الأخير على ضرورة تمكين المدافعين عن حقوق الإنسان من الوصول لمصادر التمويل الدولية، وحمايتهم بشكل فاعل من الاعتداء وحملات التشويه التي تستهدفهم.[65]

المحور الثاني: التزامات الدولة تجاه المدافعين عن حقوق الانسان

يلقى على عاتق الدول، وخاصة الاعضاء في اتفاقيات حقوق الإنسان، التزامات ثلاث رئيسية فيما يتعلق بحقوق

65 Human Rights Council, Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights defenders, Michel Forst, (A/HRC/28/63), (2014)

الإنسان بصفة عامة، بما فيها حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان، وهي الالتزام بحماية واحترام واعمال حقوق الإنسان. ومن العرض السابق يتبين أن المدافعين عن حقوق الإنسان ليس لديهم حقوق خاصة، بل أن المعايير الدولية والإعلان الدولي الخاص بهم قد أكد على ضرورة إيلاء اعتبار خاص لضمان تمتعهم بالحقوق والحريات اللازمة لتمكينهم من عملهم، والذي يتضمن بالعادة نقد للحكومات وفضح لانتهاكات الدولة. فيما يلي تبيان لالتزامات الدولة الثلاث في ضوء ما سبق عرضه من معايير دولية:

- **احترام حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان:** بموجب هذا الالتزام يكون على الدول عدم التعرض للمدافعين عن حقوق الإنسان، سواء من خلال حجب المعلومات عنهم، أو منعهم من حقهم في تشكيل الجمعيات، أو منعهم أو وضع العراقيل أمامهم في ممارسة حريتهم في التنقل. ويشمل ذلك ايضاً ضرورة امتناع الدولة عن تعريض المدافعين عن حقوق الإنسان للاعتقال التعسفي أو التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة أو التهديد والترهيب. وأي عمل تقوم به الدولة يخالف هذه الالتزامات يعتبر خرق لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.
- **حماية حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان:** يوجب هذا الالتزام على الدولة حماية المدافعين عن حقوق الإنسان من اعتداء طرف ثالث. وبالتالي، فإن الدولة ملزمة بتوفير الحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان من خلال سن القوانين اللازمة لحمايتهم، وتوفير الأمن اللازم لهم لتمكينهم من ممارسة عملهم، وخاصة حمايتهم من محاولات الترهيب والتهديد أو الاعتداء المادي التي قد يتعرضون له بمناسبة ممارستهم لعملهم أو بسببه.
- **إعمال حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان:** تلتزم الدولة بتوفير كل ما يلزم من موازنات وآليات لضمان احترام وحماية الدافعين عن حقوق الإنسان. كما على الدولة بموجب هذا الالتزام أن تراجع تشريعاتها وسياساتها لتتأكد من خلوها من أي قيود على المدافعين عن حقوق الإنسان. كما يتضمن الإعمال توفير الامكانيات الأمنية اللازمة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

الخلاصة والتوصيات

يتابع المركز وشركاؤه الحملات التي تطلقها سلطات الاحتلال بهدف تقويض العمل الحقوقي في الأرض المحتلة منذ سنوات طويلة. وقد آثرت هذه المؤسسات ولسنوات طويلة اتباع سياسة عدم الرد، للحيلولة دون حرف الأنظار عن عملها الأساسي في حماية حقوق الإنسان، وهو ما تهدف له مثل هذه الحملات. ولكن، لاحظ المركز زيادة وتيرة هذه الحملات في الآونة الأخيرة، واتخاذها لمنحى خطير، حيث باتت اسرائيل والمنظمات التي تعمل لحسابها اكثر شراسة في هجومها، وانها تعمل بلا كلل مع حلفاء برلمانيين وماكنة اعلام توظفها لأهدافها. وللأسف نجحت هذه الحملات المضللة في حمل بعض الدول والجهات الداعمة على إعادة سياستها التمويلية، وبعضها اتجه إلى تشديد الاجراءات والاشتراطات لتوفير الدعم اللازم لقضايا حقوق الانسان، وبعضها وصل به الأمر إلى سحب الدعم من بعض المؤسسات الحقوقية.

وقد كثفت الجهات الرسمية في دولة الاحتلال الإسرائيلي وأدواتها المتسترة خلف مسميات مجتمع مدني من حملاتها ضد المؤسسات الحقوقية العاملة في الأرض المحتلة. وشمل ذلك اصدار تقارير من قبل وزارة الشؤون الاسرائيلية تتهم مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية بالإرهاب، وتحاول تأليب الدول المانحة ضدها لوقف التمويل. وفي موازاة ذلك، تعزز سلطات الاحتلال القيود والاجراءات التعسفية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في الأرض المحتلة، بما يشمل تقييد حرية الحركة، وتجريم أي دعوة لمقاطعة الاحتلال. كما تبذل سلطات الاحتلال جهوداً كبيرة لحجب التمويل عن المؤسسات الحقوقية. وقد تعرض بعض المدافعين عن حقوق الإنسان لموجات تهديد من قبل جهات مجهولة، وتفيد تحقيقات المركز الأولية، بأن سلطات الاحتلال هي المتهم الأول فيها.

وإذ يؤكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن هذه الحملات وغيرها لن تثنيه عن مواصلة عمله في تعزيز حقوق الإنسان وحماية المدنيين الفلسطينيين في اوقات النزاعات المسلحة، وإذ يشدد على أن موضوعيته والتزامه بمعايير حقوق الإنسان مسالة غير قابلة للمساومة أو التشكيك، تنبع من ايمانه العميق بعالمية حقوق الإنسان وعدالتها وأهميتها في حفظ الكرامة البشرية وحق الشعب الفلسطيني في الحياة الكريمة، وحقوقه الأخرى غير القابلة للتصرف، سيما الحق في تقرير المصير، فإنه:

1. يؤكد دعمه الكامل لكافة شركائه الوطنيين، واستمراره في تعزيز التعاون معهم، سيما على المستوى الدولي

لملاحقة مجرمي الحرب الاسرائيليين، لأنها الطريق الأمثل لوقف مسلسل الانتهاكات الاسرائيلية وجرائم الحرب المرتكبة ضد الفلسطينيين.

2. يناشد الجهات الدولية المختلفة وخاصة الاتحاد الأوروبي بالاستمرار في دعم مؤسسات المجتمع الفلسطيني، وخاصة في هذه المرحلة الحساسة، وعدم الانجرار خلف الدعاية الاسرائيلية المشبوهة.

3. يناشد المركز المؤسسات الحقوقية العالمية والدولية، بالعمل على مواجهة الحملة الاسرائيلية الهادفة إلى إسكات أي صوت حقوقي في الأرض المحتلة، للحيلولة دون استفراد سلطات الاحتلال بالمدنيين الفلسطينيين.

المقر الرئيسي:
شارع جمال عبد الناصر «الثلاثيني» مجمع الرؤية الطابق 12 مقابل جامعة الأزهر- ص . ب 1328
تليفاكس: 2825893- 08 / 2824776- 08

فرعنا في خانيونس:
شارع الأمل – متفرع من شارع جمال عبد الناصر بجوار كلية التربية.
تليفاكس: 2061025-08 / 2061035- 08

فرعنا في جباليا:
عمارة عز الدين – الشارع العام – مدخل مخيم جباليا الشمالي
تليفاكس: 2456336 - 2456335 -08

بريـد إلكتروني: pchr@pchrgaza.org

www.pchrgaza.org